جامعة بنها كلية الآداب

مجلة كلية الآداب

مجلة دورية علمية محكمة

الضبط الاجتماعي الماهية وآليات التأثير

اعداد

إيمان محمد عاصم

المجلد ٦١ ابريل ٢٠٢٤

https://jfab.journals.ekb.eg/

ملخص البحث:

قدم لنا هذا البحث تحليلا سوسيولوجيا للضبط الاجتماعى و دور الدين في تحقيق الضبط الاجتماعى للافراد و الجماعات الاجتماعية بوجه عام. ولقد قدمت الباحثة في هذا البحث عرضا تحليليا للضبط الاجتماعى كمفهوم كما قدم هذا البحث أيضا عرضا لأهمية الضبط الاجتماعى في المجتمعات المختلفة و علاقة الضبط الاجتماعى بغيرها من الانساق المختلفة مثل الدين كما تناول هذا البحث أيضا الأنماط المختلفة للضبط الاجتماعى، ومنها النمط الرسمي للضبط الاجتماعى و النمط الغير رسمي، وآليات الضبط الاجتماعى داخل كل نمط ومنها القانون والأعراف والتقاليد والعادات والدين.

الكلمات المفتاحية:

الضبط الاجتماعى – الدين – القانون – القيم الدينية.

المقدمة:

تتشكل المجتمعات سياسياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، عبر تطور تاريخى بتيارات وتوجهات تتراكم معطياتها وتتفاعل احداثها، وتحمل في سماتها كثيراً من ملامح وخصائص الماضى حيث ذ يعمل الضبط الاجتماعي عليها بمنظم لها ومحدد لهوية المجتمع. ولما كان هذا التطور مقصود ومفروض من خلال قوة أخرى تنتج هوة ثقافية ومشكلات اجتماعية يقف الضبط الاجتماعي فيها أصعب مرحلة له. (١)

١.كما تنبثق الضرورة الاجتماعية للضبط الاجتماعى من طبيعة الانساق الاجتماعية بل انها إلزام بخواصها. (٢)

٢.ومن هنا يعتبر موضوع الضبط الاجتماعى من أكثر الموضوعات التي دارت حولها أبحاث مستفيضة في الدراسات الأنثروبولوجيا بوجه خاص والاجتماعية بوجه عام وظهرت بصددها اختلافات كبيرة بالذات حول دورها في ضبط وتناغم العلاقات بين الافراد والمجتمعات والدول في ظل الاحداث والمتغيرات التي تؤثر على حياة الافراد في كل دول العالم ويرى الباحث ان علم الأنثروبولوجيا هو أكثر العلوم اهتماماً بدراسة هذا الموضوع لان الضبط الاجتماعى نسق مؤثر ومتأثر يهدف لإيجاد التوافق والتواؤم والتماسك والاستمرار للجماعة مداعماً للمتغيرات التي تطرأ على النظم الاجتماعية وعلى النسق الأيديولوجي بمعناه الواسع.

٣.فكل مجتمع لابد من ان تتوفر فيه درجة معينة من التماسك والتضامن حتى يمكنه الاستمرار في الوجود والمحافظة على كيانه وتختلف أنماط وعوامل تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أعضائه من مجتمع لآخر وفق قواعد مختلفة للسلوك في المواقف واجراءات الخروج عن معايير المجتمع.

٤. ولكن ليس من الضروري ان توجد كل عوامل الضبط الاجتماعي معاً في كل مجتمع في وقت واحد فتتداخل وتتقاطع وسائل الضبط الاجتماعي في تأثيرها على مساحة التحرر والحرية في حياة الفرد من تعدد: اديان، اعراف، وقوانين، وتحتضن تلك الوسائل مؤسسات وتنظيمات اجتماعية كالكنيسة، والمسجد، والاسرة، والمدرسة، والسجون وغيرها. (٣)

ثانيا تمهيد:

مما لا شك فيه أن المجتمع المصري بكل منظماته ووحداته المختلفة قد تعرض لتأثيرات ثقافية واجتماعية واقتصادية واضحة، الأمر الذي ترك كثير من النتائج السلبية على مجمل وحداته وبأفراده المختلفة، ولعل التنشئة الاجتماعية وما تحمله من أطر للضبط الاجتماعي داخل محيط الاسرة، تمثل مجالاً واضحًا لما أحدثته هذه التغيرات في نطاق الأسرة بوجه عام.

ولعل هذا الأمر من التغيرات قد بدأ واضحًا وجليًا بعد تحليل ما طرأ على اختلاف الأدوار وتغير الوظائف والمكانات داخل الكثير من الأسر المصرية ومن ثم تقلص العلاقات الداخلية وأنماط التفاعل داخل كثير من الوحدات الاجتماعية ومنها الأسرة على وجه الخصوص وخاصة في ضوء غياب كثير من آليات الضبط الاجتماعي والتي كانت تتم من خلال التنشئة الاجتماعية داخل محيط الأسرة وتعمل على ضبط سلوك أفراد الأسرة.

ذلك أن نتيجة نشوء بعض التوجهات المستخدمة وغير المألوفة لتصرفات بعض أعضاء الأسرة في مصر، قبل التوجهات الأنانية للأفراد وتجاهل خبرات الوالدين والاعتماد على الخبرات الشخصية للأبناء، وسيادة الطموحات الاستهلاكية، وافتقاد كثير من أدبيات التنشئة الاجتماعية مما يؤدي إلى حدوث تضارب في الاتجاهات والميول

وعدم الالتفات نحو أهداف محددة الأمر الذي أدى إلى وجود مصادر بديلة للضبط الاجتماعي ووجود علاقات أسرية بديلة مثل علاقات العمل وصداقات الإنترنت. (١)

ومن هنا تحاول الدراسة الراهنة إبراز دور القيمة الدينية في تحقيق الضبط الاجتماعي بآليات مختلفة في خضم هذه التغيرات المختلفة وذلك من خلال ترصد وتحليل بعض الأبعاد الهامة للضبط الاجتماعي من هذه الأبعاد:

– الضبط الاجتماعي: تحديد المفهوم وأهم الأبعاد.

– أهمية الضبط الاجتماعي وأهدافه.

– أنماط الضبط الاجتماعي.

– وسائل الضبط الاجتماعي وآليات المختلفة.

ثالثا أهمية الدراسة:

تتحدد أهمية هذه الدراسة في أهمية الهدف العام الذى تتصدى له و هو ادراك العلاقة وثيقة الصلة بين ممارسة القيم الدينية و تحقيق الضبط الاجتماعى بكل صوره من الحفاظ على الهوية المجتمعية وتحقيق تماسك المجتمع و استقراره ف مختلف النظم العامة الثقافية و الاسرية و التعليمية والاقتصادية.....الخ. كما تبدو أهمية هذه الدراسة فرصة جديدة في إدراك أهمية القيم الدينية وعلاقتها باليات الضبط الاجتماعى و ذلك في ضوء تفسير عددا من القضايا و المتغيرات الهامة والتي تتيح فهما افضل لقضايا طال عدم الاكتراث بها في التراث السوسيولوجى مثل قضايا الضبط

الاجتماعى في ضوء علاقته بالمتغيرات الدينية و مدى تحقيق التمساك والتوازن الاجتماعى في اطار هذه العلاقة. وغنى من البيان ان احد جوانب أهمية هذه الدراسة ينبع من خصوصية موضوعها و هو تأثير القيم الدينية في تحقيق الأمان الاجتماعى والتماسك الاجتماعى و ذلك في عدد من الوحدات الاجتماعية و النظم الفاعلة على مستوى المجتمع.

و تنبع أهمية هذه الدراسة في التأكيد التام لكثير من العلماء بصفة عامة وعلماء الاجتماع بصفة خاصة على ان المجتمع لا يتماسك او يترابط الا بفضل الدين وان المجتمع لا يوجد أصلا الا على أساس الايمان الجمعى حيث اقر كثيرا من الدارسين ان الدين لازال يؤدى دورا مؤثرا و فعالا في التنظيم الاجتماعى.

رابعا تساؤلات الدراسة:

- ما هو تعريف الضبط الاجتماعى و اهم الابعاد؟
- ما هي أنماط الضبط الاجتماعى؟
- ما هي أهمية الضبط الاجتماعى و أهدافه؟
- كيف يمكن تشخيص العلاقة بين القيم الدينية و تحقيق الضبط الاجتماعى؟

خامسا اهداف الدراسة:

١.التعرف على مفهوم الضبط الاجتماعى و اهم الابعاد.

٢.التعرف على أنماط الضبط الاجتماعى.

٣.التعرف على أهمية الضبط الاجتماعى و أهدافه.

٤.تشخيص العلاقة بين القيم الدينية و تحقيق الضبط الاجتماعى.

سادسا المحددات المنهجية للدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الدراسة الراهنة فالأهداف التى تسعى إلى تحقيقها و فى ضوء التساؤلات الخاصة بها سوف تعتمد الباحثة على مجموعة من الإجراءات المنهجية المتبعة: –

أولاً: مناهج الدراسة:–

١.المنهج الإستطلاعى وذلك للتعرف مع الظاهرة، والظروف المحيطة بها مما يساعد على فهم الظاهرة وأبعادها فهماً علمياً دقيقاً.

٢.المنهج الوصفى: سوف تعتمد الدراسة فى تحقيق أهدافها على المنهج الوصفى القائم على الوصف وجمع البيانات والمعلومات وتنظيمها، ويُعد هذا المنهج ملائماً لنوع الدراسة الراهنة، كما أنه الأكثر أستخداماً فى الدراسات الإنسانية حتى الان حيث يسمح بدارسة الواقع وربط حقائق الدراسة بمتغيراتها وقضاياها ربطاً علمياً سليماً يتيح وصف الواقع وصفاً يعبر عن الحقائق تعبيراً كيفياً سليماً.

ثانياً: أدوات الدراسة:-

سوف تستخدم الباحثة أداة دراسة الحالة لجمع البيانات من الدراسة الميدانية عن موضوع الدراسة، وهي أداة مناسبة لنوع الدراسة وتحقيق أغراضها، حيث تضم دراسة الحالة محورين اساسين وهما:

١. المحور الأول: تحديد مفهوم الضبط الاجتماعى و اهم الابعاد

٢.المحور الثانى: ويضم الشق الاخر من دراسة الحالة:

- آليات تحقيق الضبط الاجتماعى.

-دور القيم الدينية في تحقيق الضبط الاجتماعى.

سابعا متن الدراسة:

أولا: الضبط الاجتماعى:- تحديد المفهوم

إن الضبط الاجتماعي كعملية متعلقة في كافة حياة البشر أما بطريقة رسمية أو غير رسمية، فالضبط الاجتماعي يختصر حياة المجتمع الإنساني ككل. فقد أشار معظم المفكرين والباحثين أثناء معالجتهم لموضوع الضبط الاجتماعي: إلى الوسائل المستخدمة في تحقيق عملية الضبط أو الأدوات والأساليب التي تتبعها الوحدات الاجتماعية وتطبقها على أعضائها من خلال إتباع معايير وقواعد محددة للسلوك الاجتماعي بما يحقق أهداف المجتمع بوجه عام.

فمصطلح الضبط الاجتماعى social control يشير بوجه عام الى الاليات والعمليات المجتمعية وبوجه عام يشير مصطلح الضبط الاجتماعي Social control إلى الآليات والعمليات المجتمعية والسياسية التي تنظم سلوك الفرد والجماعة في محاولة الوصول إلى الامتثال والمطابقة مع قواعد مجتمع معين أو دولة ما أو فئة اجتماعية.([1])

وينظر البعض للضبط الاجتماعي على أنه ميزان يضمن من جهة حصول الفرد على حقوق وفي الجانب الآخر يضمن وفائه بواجباته لا سيما إذا كانت هذه الواجبات والحقوق ذات طابع رسمي. ([2])

ومن هنا يعرف الضبط الاجتماعي Social Control على أنه يشمل جميع الممارسات والوسائل الرسمية وغير الرسمية المطبقة داخل المجتمع.

ثانيا أهمية الضبط الاجتماعى وأهدافه:

الضبط الاجتماعي تأثيرًا كبيرًا في المجتمع، لما له من أهمية بالغة في ضبط سلوك الأفراد والجماعات وفقًا لما يقدم المجتمع من قواعد ملزمة ومعاير هامة موجهة لتصرفات أفراد المجتمع الأمر الذي يؤدي الى تماسك المجتمع وتقدمه حيث أن

(1) https://www.helooha.com.

(2) المركز العربي للدراسات الاستراتيجية التحولات العالمية ومستقبل الوطن العربي في القرن الحادي والعشرون، دمشق، 2000، ص133.

الضبط الاجتماعي بآلياته المختلفة إنما يحقق للمجتمع توزانه واستقراره هذا إلى جانب أن التزام الأفراد بالقواعد والمعايير التي يشتمل عليها الضبط الاجتماعي إنما يدفع إلى تنظيم العلاقات بين الافراد وما يشتمل على ذلك من معاملات تحقق النظام والاستقرار المجتمعي. (١)

كما أن تحقيق الضبط الاجتماعي بالطريقة المثلي وفقًا للقواعد الرسمية أو غير الرسمية في المجتمع، إنما تعد وسيلة مثلى لتطبيق الأنظمة ومن ثم التخلص من الفساد والفوضى ذلك أن الضبط الاجتماعي بشقية الرسمي وغير الرسمي، أنما يدفع بالأفراد والجماعات المختلفة داخل المجتمع إلى تطبيق القوانين والتشريعات المختلفة وإلى أعمال الضمير وكافة المعايير الاجتماعية الهامة والتي تحقق نوعًا من الرقابة الداخلية للأفراد، الأمر الذي يسهم بلا شك وإلى حد كبير في تحقيق التوازن والاستقرار داخل المجتمع. (٢)

كما اتضح سابقا أهمية الضبط الاجتماعى في المجتمع بوحداته المختلفة وذلك من خلال آليات التأثير المتنوعة على الافراد والجماعات المختلفة، يتضح لنا أهمية الدور الذى يلعبه الضبط الاجتماعى لدى الافراد والجماعات و ذلك بما يتيحه الضبط

(1)Urid, p31.

(2) Alan Bohli, Religious attitudes and social control, religious policy, London, 2011, Vol 4, part 2, p 110.

الاجتماعى من تطبيق عام للقواعد المعيارية التي يرتضيها كل من الافراد و الجماعات، فبالتالي يؤدى ذلك الى تحقيق التماسك و التوازن الاجتماعى.

–اما عن اهداف الضبط الاجتماعى: فهى متعددة و ذلك اذا ما اخذنا في الاعتبار ان الضبط الاجتماعى هو عملية تربوية و اجتماعية ونفسية في آن واحد فهو يمنح الافراد القدرة على الاستمرار في اطار الحياة الاجتماعية بما يمنح الوحدات الاجتماعية طابع التوازن و التكامل تحقيقا لاستمرارية الحياة بوجه عام.

و للضبط الاجتماعى لديه أيضا العديد من الاهداف فهو يعمل على شعور الافراد بالمساواة والعدل من خلال الامتثال للقيم المجتمعية و معاييرها بما يحقق ترابطا مشتركا بين افراد المجتمع كما ان الضبط الاجتماعى كما أن الضبط الاجتماعي بما يمثله من قوة رقابية رادعة وموجهة لمجمل سلوك الفرد وتصرفاته في إطار السياق الاجتماعي الذي يعيشه بداخله، إنما يساهم في انخراط الفرد في مجتمعه ويجعل منه إنسانًا اجتماعيا الأمر الذي تختفي معه أغراض الأنانية وحالات الانطوائية لديه، مما يكون دافعًا إلى تعزيز روح المشاركة الاجتماعية لدى الفرد، كما أن الأفراد بهذه الآلية من التأثير من قبل ممارسات الضبط الاجتماعي، إنما تحافظ على أعلى مستوى من درجات التضامن الاجتماعي ضمن إطار التنظيم الاجتماعي الواحد سعيًا لبقاء دومها، كما أن الضبط الاجتماعي بشموله للقواعد المعيارية والقانونية التي يضمها،

إنما يحقق مستويات من الأمن الاجتماعي، الأمر الذي يسمح لكل فرد بتأدية دوره على أكمل وجه

ثالثا أنماط الضبط الاجتماعى:

لقد عرضنا فيما سبق لمفهوم الضبط الاجتماعي على أن يشير إلى مجمل الآليات أو العمليات المجتمعية والسياسية التي تنظم سلوك الفرد والجماعة في آن واحد، وذلك في محاولة للوصول إلى تحقيق الامتثال والتماسك والمطابقة مع معاير المجتمع وقواعده وذلك بهدف تحقيق الثبات والتماسك الاجتماعي هذا ويحدد علماء الاجتماع وسائل وآليات والاشكال محددة للضبط الاجتماعي.

ويمكن القول وطبقًا للأدبيات التراث السوسيولوجي المعني بتصنيف الضبط الاجتماعي فإن الضبط الاجتماعي يصنف إلى عدة أنواع منها:

١.**الوسائل الغير رسمية:** هي عبارة عن مجموعة من الأنشطة و العمليات التي يمارسها الفرد من سلوكيات و أفعال و تبدأ في التطور شيئا فشيئا ضمن ما هو مقبول اجتماعيا، و تصنف الى عدة اشكال

١.الضبط الداخلى: ينبع هذا النوع من أنواع الضبط الاجتماعى من الانسان نفسه، و ليس من البيئة المحيطة به و من ابرز اشكاله الضمير و المعايير الأخلاقية التي تحث الفرد على السير بالاتجاه الصحيح و تكون ثمارا للتنشئة الاسرية التي اكتسبها الفرد في المراحل الأولى من حياته

١.الضبط الخارجي: و هو ما يفرضه المجتمع على افراده من أوامر و نواهى و قواعد عامة للسلوك و يكون الانقياد لها الزاميا و يخضع من يخالفها للعقاب المجتمعى.
٢.الضبط الايجابى: يقتضى هذا النوع بما تنتهجه مجموعة داخل مجتمع ما تدفع الفرد نحو الإيجابية و يمتثل ذلك بالمدح و التقدير المادى للفردز

٣.الضبط السلبى: يستخدم هذا النوع مجموعة من القواعد و الأوامر الصارمة لاجبار الفرد على النقياد للاوامر والامتثال لها

(٢) الوسائل غير الرسمية:

هو ما تفرضه الدولة أو الحكومة على أفراد شعبها ما من أوامر ونواه، وتشمل العقوبات الخارجية الهادفة للحد من الفوضى وانعدام الأمن والشذوذ في المجتمع ويطلق على هذا النوع احيانًا بالتنظيم. ([1])

الضبط الاجتماعى الرسمي:

فهو يتضمن ما تقوم به السلطات المحلية والحكومية والشرطة والقوانين من عقوبات رادعة، حيث تستخدم الحكومة والدولة القوانين والمحاكم لممارسة الرقابة الاجتماعية

(١) امال عبد الحميد و اخرون، الانحراف والضبط الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، ط ١، مصر، ٢٠٠٠، ص ١١٢

وهنا تحاول الحكومة حماية أولئك الذين يتبعون القواعد ومعاقبة من لا يلتزم بها ومعاقبة المخالفين.

ومن هنا يمكننا في هذا المقام الإشارة إلى بعض أنماط الضبط الاجتماعي الرسمية والسائدة في كثير من المجتمعات وعلى رأسها القانون: Law

اولا القانون Law:

يترأس القانون قمة الهرم في أساليب الضبط الاجتماعي وذلك لعدة أسباب، أولها تمكنه من قدرة السيطرة على الأفراد والجماعات المختلفة، إذ يعد القانون الأكثر دقة وتنظيمًا بين الأساليب المختلفة للضبط الاجتماعي، ولا يمكن مخالفته بقوته الرادعة وسلطاته المتناهية وقوته الطاغية في ضبط سلوك الأفراد، ومن هنا فلا يمكن مخالفة القانون بأي حال من الأحوال، ففي حال المخالفة يخضع الفرد للعقاب وفق مواد القانون السائد، ويوضع من قبل جهة رسمية كالحكومة أو الدولة، ويضم القانون عادة الثواب والعقاب سعيًا لمنع العقوبة وردعها ذلك أن هدفه العام تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع الواحد، ويعد القانون الآلة الرادعة للتجاوزات والاعتداءات التي تتم على أفراد المجتمع، فهو يعد الوسيلة الهامة للضبط الاجتماعي لأنه يعبر من خلال بنوده العامة والتفصيلية عن الأحكام الرادعة وفرض العقوبة على الخارجين على حدود المجتمع.

ثانيا العرف CUSTOM:

يعرف العرف على أنه مجموعة من القواعد غير المكتوبة التي إتبعها الأفراد في سلوكهم أجيالاً متعاقبة حتى نشأ الاعتقاد لديهم أن هذه القواعد أصبحت ملزمة وأن مخلفتها ستعرض الفرد لجزاء الجماعة. ([1])

ويعد العرف المصدر الثاني من مصادر القانون الرسمية، ويعتبر مصدر احتياطي أو بديل للتشريع في حالة عدم وجود قاعدة قانونية واجبة التطبيق فالقاضي لا يلجأ إليها إلا في عدم وجود نص تشريعي، أو في حالة وجود نص يشير للعرف صراحة أو ضمنًا.

١.أركـان العـرف:

رغم اختلاف الفقهاء، في تحديد أركان العرف لكي يكتسب الصفة القانونية إلا أن الرأي الغالب والمستقر عليه أن يشترط في القاعدة القانونية وجود عنصرين أساسين هما:

- العنصر المادي.
- العنصر المعنوي.

(1) David kalupahana, the philosophy of the middle way, op cit, p 21.

أ-العنصر المادى:

واكتمال الركن المادي للعرف يرتبط باجتماع عدة ضوابط في سلك الهيئة الحاكمة منها:

١.التكرار.

٢.العمومية.

٣.الاطراد او الثبات.

٤.الوضوح.

٥.المدة او القدم.

ب-الركن المعنوى:

ويمكننا أيضًا توضيح أساس القوة الملزمة للعرف على النحو التالي:

هناك أربعة اتجاهات أساسية لقوة العرف هي:

١.القوة الذاتية: حيث يعتمد العرف على قوته الذاتية وتستند هذه القوة الذاتية إلى أحد العوامل التالية منها:

-التقادم: حيث الاعتياد على مدة العرف بالتقادم.

١.الضمير الجمعي: حيث يتم ذلك تحت ضغط الواقع حيث تنمو القاعدة العرفية تلقائيًا من داخل الإنسان ودون تدخل فيه.

ثالثا التقاليد والعادات Tradition–Habit:

التقاليد الاجتماعية هي أنماط سلوكية تخص جماعة، حيث تتعلمها شفهيًا بالتوراث من الجماعة السابقة، مثل تقاليد أو احتفال بعيد مين، قد تصبح بعض العادات في مجتمع معين جزءًا من القانون الرسمي، أو تؤثر على الدستور مثل عادة الجهة التي يجب على المركبات السير بها وعليها من الشارع.

رابعا الدين Religion:

يعتبر الدين أحد الركائز الهامة لتحقيق الضبط الاجتماعي، ذلك أن الدين بما يحتويه من قوى روحانية ونفسية داعمة لكثير من أوجه الحياة، يعتبر وسيلة هامة جدًا و حيوية لضبط سلوك الافراد وتصرفاتهم وذلك وفقًا لمجموعة من الأوامر والنواهي التي تحتويها الديانات المقدسة، وكذلك وفقًا لما نصت عليه الشرائع المساوية بما تحتويه من معتقدات وعقائد وعبادات، هذا إلى جانب ما أمرتنا به السيرة النبوية بكل ماله حقوق من أحاديث نبوية مقدسة، كانت دافعًا لكثير من تصرفات البشر ومنظمًا لسلوكهم وأدائهم في الحياة وذلك وفقًا لما احتوائه هذه الاحاديث من موجهات للسلوك ودافعًا لكثير من تصرفات البشر.

خامسا الدين والضبط الاجتماعي:

يعتبر الضبط الاجتماعي بما له من قوة فعالة في تحقيق توزان المجتمعات وتماسكها سمة ملازمة لكل المجتمعات الإنسانية قديمها وحديثها، إلا أنه قد أخذ صور متعددة وأنماط مختلفة وذلك مع مراحل تطور المجتمعات وتباينها.

حيث تطلبت كثير من الأمور إعادة ضبط قواعد التوافق بين معاير الفرد الذاتية والقواعد الاجتماعية الملزمة له، ومن هنا فقد ظهرت أشكاله المباشرة وغير المباشرة في توجيه سلوك الأفراد الذين تسيطر عليهم الرغبات والدوافع المختلفة.

ولعل تحقيق الضبط الاجتماعي يتم في المجتمع من خلال أشكاله الرسمية وغير الرسمية وذلك طبقًا للموافق المختلفة والإشكاليات التي تطلب حسمًا للضبط وينبع الضبط الاجتماعي أولاً من أعماق الفرد وذلك من خلال الالتزام الداخلي (إنضباط الذات) أو من خلال "ضمير الفرد" حتى تصبح ذا أثر فعال في ضبط سلوك الفرد. ولذلك يعد الدين أحد أشكال الضبط الاجتماعي الفاعلة وذلك إذا ما أخذنا في الاعتبار الدور الذي يلعبه الدين في خلق وإحياء ضمير الفرد وذلك من خلال ممارسة العقائد والتشريعات ذات الأثر الفعال في نمو الذات الإنسانية بكل أحاسيسها ومشاعرها وضمائرها. (1)

(1) سلوى علي سليم، الإسلام والضبط الاجتماعي، رسالة دكتوراه، كلية البنات الإسلامية، جامعة الأزهر، 113.

وذلك إذا ما أخذنا في الاعتبار دور الوازع الديني في تحقيق الضبط الاجتماعي ولذلك يعتبر ال دين من أهم وأقوى وسائل الضبط الاجتماعي وذلك من خلال ما يقوم به الدين من وظائف في حياة الفرد والمجتمع وتحقيق استقر وتماسك النظم الاجتماعية ولذلك أهتم علماء الاجتماع بدراسة الدين ووضعه على قمة النظم الاجتماعية، حيث أن الدين نظام اجتماعي شامل لا يسمح لأي فرد أن يكون له رأيًا خاصًا أو خارجًا عنه.

ثامنا الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة عزة أحمد صيام:

اليات التماثل والتحلل فى الاسرة المصرية فى ظل تحديات العصر ٢٠٢٣

تمثل الدراسة تحليلاً لبعض مظاهر التحولات المعاصرة التي شهدتها الأسرة المصرية في ضوء بعض التحولات (منذ بداية الألفية الثالثة باعتبار أن الاسرة تعد أهم المنظمات والتشكيلات الاجتماعية التي يعرفها الفرد منذ ميلاده، وأهم التأثيرات التي تركتها هذه التغيرات على بيئة الاسرة المصرية ووظائفها المختلفة وأدورها وانعكاس ذلك على إمكانية تحقيق مظاهر التماسك الاجتماعي والضبط الاجتماعي داخل الأسرة المصرية وفي المقابل تزايد التفكك وأنماط التحلل باعتبارها نتاج للتحولات التي شهدتها الأسرة المصرية في هذه الآونة هذا من جانب أخر تحليل ابتعاد كثير من الأسر عن الكثير من التزاماتها التقليدية حيث أصبحت الآن مطالبة بأداء أدوار مستهدفة مختلفة وفي المواقع الجديدة بمفاهيم مستحدثة في آن واحد خاصة إذا ما تم الاخذ في الاعتبار ما يمر به المجتمع المصري الآن من ثورة الاتصالات والتكنولوجيا وثورة المعلومات والتقنيات الحديثة، كما ركزت الدراسة على تحليل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقيمة بالاستناد إلى الأسرة كمدخل نظري ووحدة

التحليل المعرفي لكل ما في المجتمع من تحولات اجتماعية واقتصادية بغرض فهم أوجه الملابسات التي أحاطت بها وتتبع أثر هذه التغيرات على مختلف أوجه العلاقات الاجتماعي وانساق التماسك والتحلل بوجه خاص داخل الأسرة المصرية بصفة خاصة.

وتهدف هذه الدراسة: إلى معرفة المتغيرات الأساسية التي أصابت البناء الأسري في مصر في محاولة إجراء دراسة تفسيرية تظهر فيها الأبعاد الحقيقية والرؤى المختلفة فيما يتعلق بتحديد أنواع وأنماط التماسك الاجتماعي بهيئاته المستحدثة هذا من جانب تحليل أنماط التفكك الاجتماعي بمؤشراته المختلفة من ناحية أخرى.

وتمثلت تساؤلات الدراسة:

في تحليل أهم التأثيرات التي طرأت على أنماط التماسك والتحلل في الأسرة المصرية في ظل تحديات العولمة.

أما عن منهج الدراسة:

فقد اعتمدت الدراسة على استعمالها المنهج الوصفي وذلك لما يتجه من وصف وتشخيص ظاهرة التغير الاسري وخاصة في جانب القيم والضبط والتماسك الاجتماعي وما ترتب عليها من ظهور آليات جديدة للتماسك والتفكك الاجتماعي.

أدوات الدراسة:

لقد استخدمت الدراسة دليل دراسة الحالة وذلك بهدف محاولة الكشف والتحليل عن مظاهر التغير الاجتماعي في الاسر محل الدراسة واعتمدت الدراسة على الاسر

بوصفها تمثل وحدة التفسير السوسيولوجي وأداة لمعرفة الحقائق وواجهة للتعبير عن التغير الاجتماعي والقيمي داخل الاسرة المصرية.

المجـــال البشـــري:

اجريت هذه الدراسة على مجموعة من الأسر الحضرية والتي تتكون من الآباء والأمهات وعدد من الأولاد البالغين وبلغ عدد الأسر أثنى عشر اسرة، وقد قامت الباحثة بدراسة كل وحدة اسرية على حدة وذلك بدراسة تفسير عوامل وأسباب ومظاهر التفكك والتحلل هذه الحالات بالاستناد إلى تحليل هذه الأسر عن طريق تحليل دورة حياة الأسرة وذلك باستخدام الأسس المنهجية المعدة لذلك.

المجـــال الجغـــرافـــي:

واجريت هذه الدراسة على طائفة من الاسر المقيمة بمنطقة المعادي داخل مدينة القاهرة.

وأوضحت نتائج الدراسة:

فيما يختص بالتنشئة الاجتماعية أن للنشأة الاجتماعية دورًا هامًا في تقوية عمليات التماسك الاسري وذلك بما تنسجه التنشئة الباكرة في تشكيل العلاقات الاجتماعية المختلفة في تكوين القيم الاجتماعية المتماسكة كالحب والتضحية والايثار والتسامح والتقدير الاجتماعي بصفة خاصة وكذلك تدعيم القيم الدينية وبما تحمله هذه العلاقات والقيم من تدعيم لعمليات التماسك الاجتماعي وتحقيق الضبط الاجتماعي، والترابط العائلي داخل محيط الاسرة، بما يحقق التماسك والتضامن الاجتماعي.

كما أوضحت نتائج الدراسة:

اتجاه اصحاب الاسر إلى إتمام عملية التماسك الاسري وذلك بحرصهم الشديد على الاحتفالات المختلفة والاهتمام بالمناسبات الاسرية المتعاقبة أيضًا اهتمام ارباب الاسر بمعظم القضايا والمشكلات الأسرية وتحقيق آليات الضبط الاجتماعي والنفسي ومحاولة حلها في أطار من التفاعل الاسري والتفاعل العائلي بما يحقق قدرًا من التماسك الاجتماعي.

الدراسة الثانية: دراسة أسامة محمد فتحي الخربوطلي:

العولمة والضبط الاجتماعى دراسة فى مجتمع تقليدى محلى ريفى:

يدور موضوع الرسالة حول تأثير العولمة على الضبط الاجتماعي في القرية المصرية مع دراسة ميدانية في قرية متحضرة، على عينة قوامها ٣٢٤ مفردة، مستخدمًا برنامج Spss لتحليل وتفسير وإيجاد الارتباطات، وذلك في ظل التغيرات المعولمة المتزايدة المتلاحقة على القرية في المجتمع المصري خاصة في القطاع الريفي والذي يمثل الغالبية الساحقة للمجتمع المصري حيث أثرت العولمة بآلياتها بشكل مباشر بدعمها مع أو ضد على آليات الضبط الاجتماعي وتشتمل هذه الرسالة إلى بابين الباب الأول العولمة والضبط الاجتماعي: الإطار المعرفي ويتكون من أربع فصول هي "الفصل الأول ويتناول موضوع البحث وأهميته. والفصل الثاني يشرح التوجه النظري للبحث. أما في الفصل الثالث يوضح العولمة وملامح تغير السيادة السياسية وأدوات الاقتصاد بالدولة على المجتمع المحلي، والفصل الرابع بتناول العولمة والضبط الاجتماعي التأثير والتأثر. أما الباب الثاني الدراسة الميدانية، العولمة والضبط

الاجتماعي: آليات التفاعل الاجتماعي، ويتكون من خمس فصول وخاتمة هي " الفصل الخامس عن الإجراءات المنهجية والاحصائية. أما الفصل السادس يتناول العولمة وآليات التأثير القيمي وفي الفصل السابع يتناول العولمة وتغير أنماط السلوك الفردي. الفصل الثامن يوضح العولمة والمشاركة الاجتماعية الفصل التاسع نتائج الدراسة الميدانية الفصل العاشر مناقشة نتائج الدراسة الميدانية.

وانتهيت بخاتمة استشراف لمستقبل القانون المعولم عند القرية المصرية. وطمحت تحقيق أهداف نظرية وتطبيقية تتلاحم فيما بينها فلا أهمية لنظرية منفصلة دون تطبيق عملي هادف لتطور إنساني كالآتي:

الأهداف التطبيقية:

١.الكشف عن تأثير العولمة كمؤثر خارجي متغير مع الاحداث الجارية الدولية لإيجاد التوافق والتماسك والاستمرار للجماعة خصوصًا أفراد القرية المصرية.

٢.مدى التغير أو الثبات في قيمة الضبط الاجتماعي المتأثر بالعولمة للمواقف التي يمتثل لها القرويين لإحدى الوسائل دون غيرها على الأدوار التقليدية.

٣.التعرف على الرواسب الثقافية الموجودة والتي تصطدم دائمًا بها الخطط التنموية بالقرية المصرية.

الأهداف النظرية:

١.تحديد مفهوم الضبط الاجتماعي وخصاصه وعلاقاته ببعض المفاهيم الأخرى.

٢.دراسة التجليات العامة لظاهرة العولمة في التراث العلمي محاولاً تتبع جذور النشأة مع التغيرات في القوى العالمية.

٣.دراسة علاقة التأثير والتأثر بين الضبط الاجتماعي ومؤثر العولمة كمغير فاعل للضبط الاجتماعي.

تحاول الدراسة في إطار محاولة تحقيق اهدفها الإجابة على تساؤل رئيسي وهو ما تأثير العولمة على الضبط الاجتماعي. ويتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات؟

١.ما مفهوم العولمة؟ وما مظاهره؟ وما علاقته بالمفاهيم؟

٢.ما تجليات العولمة في تأثيرها على نسق الضبط الاجتماعي؟

٣.ما المنحدرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للعولمة في المجتمع المصري؟

٤.ما آليات نسق الضبط الاجتماعي في السيطرة والتحكم بالعولمة؟

٥.ما هي مظاهر العولمة على الافراد محل الدراسة؟

٦.هل هناك آليات بديلة للضبط الاجتماعي في ظل تجليات العولمة؟ وما درجة تأثيرها؟

ومما سبق فأهم النتائج التي توصل لها الباحث:

١.العولمة ظاهرة تهدف إلى تحول العالم إلى شكل جديد مدمج ليصبح مجالاً لممارسة المناشط المتعددة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية....الخ، دون ايه قيود أو حواجز تعكس أيديولوجية إرادة الهيمنة والتدخلات المعقدة، بهدف سيطرة

الأفكار والقيم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لثقافة قوية لها القدرة على فرض نفسها وطمس الهويات القومية من خلال استخدام آليات لها صفة الالزام والقهر.

٢.ضعف القانون كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية أمام تأثير الوافدات الثقافية للعولمة على الأفراد، وتفوقه على وسائل الضبط الاجتماعي الأخرى "غير الرسمية".

٣.من مظاهر العولمة النزعة الفردية و وأد مستمر للمعايير الأخلاقية يشكل تهديدًا لقيم المجتمع واستقراره كذلك سيادة قيم الاستهلاك مقابلاً لقيمة الإنتاج، طموح الهجرة، وشيوع السلوك السلبي والعزلة الاجتماعية وضعف الانتماء والعزوفة أو الانسحاب عن قضايا المجتمع ومشكلاته، وفي مقابل الانشغال بهموم الحياة الفردية.

٤.يدفع القهر لغضب من فساد المنظومة الاجتماعية بتفعيل آليات إعادة البناء بثورة لإحياء منظومة من القيم الاجتماعية والاخلاقية الإيجابية يمثل الضبط الاجتماعي جزء منها، من خلال سيادة قانون على الجميع

الدراسة الثالثة: دراسة جرين روك بيلسونJerin, lack, million

عدد القيم الدينية وضبط ممارسات الاطفال للسلوك العام (٢٠١٠)

جرين روك بيلسونJerin, lack, million

تهدف هذه الدراسات إلى بيان أثر القيم الدينية في ضبط سلوك الأفراد وبيان أهم الآليات المتبعة في ذلك وذلك من خلال فحص وتحليل سلوك الافراد البالغ عددهم (٢٣١) طفلاً وذلك في سنوات الدراسة الأولى بالمرحلة التمهيدية في المدارس الانجليزية بإنجلترا.

وحيث تم فحص سلوك هؤلاء الطلاب من خلال مجموعة من القيم الدينية والتي تمثلت في: (الأمانة – النظام– التعود – الصدقة – الإثار– حب الغير – التسامح).

ولقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي في هذه الدراسة وذلك للتوصل إلى أهم القيم الدينية ذات التأثير المباشر على ضبط سلوك الأطفال ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها:

–أن القيم الدينية تمارس تأثيرًا مباشرًا مع ضبط سلوك الأفراد.

–عبرت نسبة كبيرة (٨٨.٦%) من مجمل الأطفال محل الدراسة أن القيم الدينية تلعب –دورًا أساسيًا في توجيه سلوك الأطفال نحو الصفات العادات الحسنة والمقبولة اجتماعيًا.

–بأن القيم الدينية تؤدي دورًا حيويًا بالنسبة لعينة الدراسة وذلك بما يتعلق بأهمية تحقيق التماسك العائلي والدعم الأسري.

-والتزام الأطفال من عينة الدراسة بإحياء المناسبات الدينية وكذلك حرصهم والتمسك بالقيم الدينية مثل الأمانة والتسامح والصدق وحب الغير (٨٩.٤%).

تاسعا النتائج و التوصيات:

اكدت الدراسة الميدانية في هذا الجزء من تحليل حالات الدراسة على مظاهر تحقيق الضبط الاجتماعى من خلال شيوع القيم الدينية كمت ذكرتها حالات الدراسة فلقد اكدت حالات الدراسة جميعا على وجود عدة مظاهر لتحقيق الضبط الاجتماعى من هذه المظاهر:

-تحقيق سيادة القانون و الأعراف الاجتماعية.

-ضبط سلوك الافراد و الجماعات.

-العمل على تحقيق التماسك الاجتماعى.

توصيات الدراسة:

-أهمية الالتزام بالقيم الدينية و ضرورتها من اجل تحقيق التماسك الاجتماعى.

-أهمية توطيد العلاقة بين ممارسة القيم الدينية وتحقيق الضبط الاجتماعى و ذلك في ضوء التمسك و تطبيق القواعد و الأعراف الدينية.

-أهمية ابراز دور القيم الدينية في تحقيق التكامل الاجتماعى و التوازن النفسى للافراد والجماعات الامر الذى يؤدى الى تحقيق الضبط الاجتماعى.

Abastract

This research presented us with a sociological analysis of social control and the role of religion in achieving social control for individuals and social groups in general. In this research, the researcher presented an analytical presentation of social control as a concept. This research also presented a presentation of the importance of social control in different societies and the relationship of social control with other different formats such as religion. This research also dealt with different patterns of social control, including the official style of social control and the style Informal, and the mechanisms of social control within each style, including law, customs, traditions, customs, and religion.

عاشرا قائمة المراجع:

١. محمد عبد القادر الشيبانى، القيم و العادات الاجتماعية في المجتمع المصرى، دراسة في علم الاجتماع العائلى، المؤسسة العلمية للطبع والنشر، القاهرة، 2009، ص103

٢. عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص 271.

٣. احمد أبو زيد، البناء الاجتماعى، مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الثانى الانساق، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، 1967، ص 423

٤. Wiki; https://ar.m.wikipedia.org.

٥. https://www.helooha.com.

٦. المركز العربي للدراسات الاستراتيجية التحولات العالمية ومستقبل الوطن العربي في القرن الحادي والعشرون، دمشق، 2000، ص133.

٧. Urid, p31.

٨. Alan Bohli, Religious attitudes and social control, religious policy, London, 2011, Vol 4, part 2, p 110.

٩. David Kalu pahana, vagzuna, the philosophy of the middle way,ency press, 2004, pp 17 – 18.

١٠. رباح مجيد الهيثم، الضبط الاجتماعي في الاسرة الحضرية، مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانية، والاجتماعي، العدد (3)، كلية الإمارات للعلوم التربوية، (2016)، ص81.

١١. عبد الله المزيجى، الضبط الاجتماعى، ط (3)، جدة، دار الشروق، 2004، ص 92

١٢. محمد عبده محجوب، الضبط الاجتماعى في المجتمعات التقليدية، 2013، ط 4، دار بورسعيد للطباعة، ص 105

١٣. امال عبد الحميد و اخرون، الانحراف والضبط الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، ط 1، مصر، 2000، ص 112

١٤. عدلي السمري، الثابت والمتغيرات في آليات الضبط الاجتماعي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ط1، القاهرة، 2003، ص102.

١٥. David kalupahana, the philosophy of the middle way, op cit, p 21

١٦. مجلة كلية التربية جامعة الأزهر العدد 170 الجزء الثالث، العادات والتقاليد كظواهر اجتماعية في المجتمع الأردني 2016.

١٧. سلوى علي سليم، الإسلام والضبط الاجتماعي، رسالة دكتوراه، كلية البنات الإسلامية، جامعة الأزهر، 113.

١٨. عزة أحمد صيام، آليات التماسك والتحلل في الاسرة المصرية في ظل تحديات العصر، دراسة لبعض الأنماط المختارة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، أعمال الندوة، السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، جامعة القاهرة 2003.

١٩. أسامة محمد فتحي الخربوطلي، العولمة والضبط الاجتماعي، دراسة مجتمع محلي ريفي، رسالة دكتوراه، جامعة بنها، كلية الآداب، 2011.

٢٠. Gerium, lack Ruilson Lack, Religions and the control of general human behavior of children in high school of England, the Journal of social psychology, 124 (6) 2010, p 629 – 638.